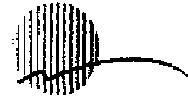




Distr.
GENERAL

FCCC/CP/1998/10
16 October 1998
ARABIC
Original: ENGLISH

الاتفاقية الإطارية
بشأن تغير المناخ



مؤتمر الأطراف

الدورة الرابعة

بوينس آيرس، ١٢-٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

المسائل الإدارية والمالية

تقارير مراجعة الحسابات: ملخصات تنفيذية
وتقدير عن التنفيذ من جانب الأمانة

مذكرة أعدها الأمين التنفيذي

المحتويات

الصفحة الفقرات

٢	٥ - ١	مقدمة	أولا-
٢	٤ - ١	ألف - الولاية	
٢	٥	باء - نطاق المذكرة	
٣	١٩ - ٦	ثانيا - تقرير مجلس مراقبي حسابات الأمم المتحدة عن البيانات المالية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧	
٣	١٢ - ٦	ألف - البيانات المالية	
٧	١٩ - ١٣	باء - تقرير مجلس مراجعي الحسابات	

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>المحتويات (تابع)</u>
٩	٢٥ - ٢٠	ثالثا - تقرير مراجعة الحسابات أعده مكتب الأمم المتحدة لخدمات الإشراف الداخلي
٩	٢٠	ألف - ملخص تنفيذي لتقرير مكتب خدمات الإشراف الداخلي
١٠	٢٥ - ٢١	باء - ملاحظات عامة أبدتها الأمانة على التقرير ..
١٢		جيم - توصيات محددة وحالة التنفيذ

أولاً - مقدمة

ألف - الولاية

- تنص الفقرة ١٨ من الإجراءات المالية لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لهيئاته الفرعية وأمانته الدائمة (FCCC/CP/1995/7/Add.1)، المقرر ١٥ م/أ - ١، المرفق الأول) على أن "تحضع الحسابات والإدارة المالية لجميع الصناديق التي تحكمها هذه الإجراءات المالية لعملية المراجعة الحسابية الداخلية والخارجية التي تتبعها الأمم المتحدة".

- وأجرى مكتب خدمات الإشراف الداخلي التابع للأمم المتحدة مراجعة لحسابات أمانة الاتفاقية في بون في الفترة من أول سبتمبر إلى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ وفي جنيف في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ إلى كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وكانت الأغراض من مراجعة الحسابات هذه هي "تقييم مدى كفاية الترتيبات الإدارية والمالية والضوابط الداخلية للأمانة لضمان اتصاف المعلومات المالية والتشغيلية بالموثوقية والحداثة، والتقييد بالولايات والقرارات والسياسات والخطط، وضمان الأصول، واستخدام الموارد المتاحة بما يتحقق مقابل ما يبذل من الأموال" (FCCC/CP/1998/INF.1، الفقرة ٥). واستعرض مراجعو الحسابات كشوف الأمانة في مجالات المحاسبة وإدارة الموظفين والممارسات الشرائية وإدارة الممتلكات.

- وفي أيار/مايو ١٩٩٨ قام مراجعو الحسابات الخارجيين بمراجعة البيانات المالية المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ عن الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ وأجرו استعراضاً من الزاوية الإدارية لترتيبات الاتفاقية المكرسة لدعم المؤتمرات. وإنطلاقاً إلى عملية مراجعة الحسابات هذه، قدم مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة تقريره عن البيانات المالية المتعلقة بفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

٤- وعيت التقارير عدداً من جوانب الضعف في الإجراءات الإدارية للأمانة، ولا سيما في المراحل الأولى من وجودها، وشددت على التخطيط المالي وتوافر مبادئ إرشادية وإجراءات واضحة، ونواحي قصور لدى الموظفين المدربين. وتقدمت التقارير باقتراحات مفيدة وتوصيات محددة حول كيفية تحسين التدريب الإداري والمالي في ضوء قواعد الأمم المتحدة ومبادئها التوجيهية.

باء - نطاق المذكورة

- تقسم هذه الوثيقة إلى قسمين رئيسيين اثنين. يتضمن القسم الثاني البيانات المالية المراجعة عن فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، والتقرير الموجز الذي أعده مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة وتعليقاً مختصراً من الأمانة عن التقرير الموجز. ويتألف القسم الثالث من التقرير الموجز عن مراجعة حسابات لمكتب خدمات الإشراف الداخلي وتعليقات أبدتها الأمانة عن التقرير فضلاً عن وصف لما قامت الأمانة بتنفيذه من توصيات صادرة عن المكتب المذكور. ويرد النص الكامل للتقرير الذي أعده هذا المكتب في الوثيقة FCCC/CP/1998/INF.1 ويرفق التقرير الكامل الصادر عن مجلس مراجعي الحسابات بالبيانات المالية المراجعة عن الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ (FCCC/CP/1998/9).

**ثانياً - تقرير مجلس مراقبي حسابات الأمم المتحدة عن
البيانات المالية لفترة السنطين ١٩٩٦-١٩٩٧**

ألف - البيانات المالية

٦- ترد في الجداول ١ و ٢ و ٣ البيانات المالية المراجعة لفترة السنطين ١٩٩٦-١٩٩٧. ويورد الجدول الأول الإيراد والنفقات (بحسب وجه الانفاق)، ويتضمن الجدول ٢ أصول وخصوص الأمانة، ويبين الجدول ٣ النفقات الفعلية بحسب البرنامج. ويبرد شرح موجز لهذه الجداول الثلاثة في الفقرات التالية. وتقدم في الوثيقة شروح مفصلة عن البيانات المالية أعدت بالاشتراك بين الأمانة ومكتب الأمم المتحدة في جنيف.

-١ الصندوق الاستئماني للميزانية الأساسية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

الإيراد

٧- يبين الجدول ١ المتضمن البيانات المالية المراجعة إيراداً بمقدار ٦٧٢ ٩٦٤ ١٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة بالنسبة للميزانية الأساسية أثناء فترة السنطين. ويشمل هذا المبلغ جميع الاشتراكات الإرشادية البالغ مقدارها ٦٣٤ ٧٦٧ ١٣ دولاراً عن فترة السنطين (بالرغم من أن هناك مبلغاً بمقدار ٧٦٦ ٢١١ دولاراً ما زال مستحقاً حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧) وtributaries بمبلغ ٢٣١ ٩٦١ ١ دولاراً قدمها البلد المضيف، وفائدة متراكمة مقدارها ٣٠٧ ٢٢٣ دولار وإيرادات متنوعة بمقدار ٥٠٠ ١٢ دولار.

النفقات بحسب وجه الانفاق

٨- بلغت النفقات عن فترة السنطين ١٩٩٦-١٩٩٧ في إطار الميزانية الأساسية ما مقداره ٣١٩ ٨٨١ ١٢ دولاراً من أصل هذا المبلغ هناك ٨٤٧ ٣٥٢ ٠٤٧ في المائة أُنفق على الموظفين وتكاليف الموظفين الأخرى، و٦٨٨ ٦٨٨ ٣٠٤٩ في المائة استخدمت لتغطية التكاليف التشغيلية مثل المعدات والسفر والمنح والخدمات العامة في حين أن المبلغ المتبقى وهو ٤٧٩ ٥٨٤ ١ دولاراً والذي يعادل ١٣ في المائة من النفقات المباشرة خصصته الأمم المتحدة لتكاليف دعم البرامج (نفقات التشغيل العامة).

النفقات بحسب البرنامج

٩- يوفر الجدول ٣ تجميماً لأرقام الإنفاق الفعلي بحسب البرنامج مقارنة بالميزانية التي تمت الموافقة عليها لكل برنامج. وعلى الرغم من أن بعض البرامج، ولا سيما التنفيذ والتخطيط، قد تخطت الميزانية المخصصة لها، فإن الإنفاق الزائد تمت تغطيته بوفورات تحققت في إطار برامج أخرى. والحقيقة أنه على حين أن الميزانية العامة لفترة السنطين (باستثناء دعم البرنامج الاحتياطي) تمثلت في ٥٣٦ ٥٠٠ ١٤ دولار بلغت النفقات الفعلية المباشرة فقط ٤١٩ ٣٨١ ١١ دولاراً أو ٧٨ في المائة من الميزانية المعتمدة. وقدمت

الأمانة في الوثيقة 18/FCCC/SPI/1997-1996 التنبؤ بنفقات الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ وأسباب الاختلاف في النفقات مقارنة بالميزانية المعتمدة.

الرصيد الموجز

١٠- تكشف البيانات عن احتياطي وأرصدة في الصناديق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ تحت الميزانية الأساسية بما مقداره ٦٨٥٥٦٤ دولاراً على حين أن الأمانة لم تبلغ إلا برصيد مرحل مقداره ٩٥٩٧٤٢ دولاراً. وهذا الفارق البالغ ٧٢٦١٣١ دولاراً يمثل رصيداً لم يسد في نهاية العام وأدرج على أنه إيراد في البيان الذي أعدته الأمم المتحدة، في حين أمانة سلمت، في تقريرها، بإيراد يستند إلى الاشتراكات المدفوعة. (انظر FCCC/CP/1998/8، الفقرة ١١).

٢- الصندوق الاستثماري للمشاركة في عملية الاتفاقية

١١- بلغت المساهمات المقدمة إلى الصندوق الاستثماري للمشاركة في عملية الاتفاقية ٢٥٣٦٣٥٢ دولاراً. وإذا ما ضممت التحويلات البالغة ٧٨٦٢٧٦٢ دولاراً التي أجريت في بداية فترة السنتين والفائدة المتراكمة، بلغ مجموع الإيراد في إطار هذا الصندوق الاستثماري في نهاية فترة السنتين ما مقداره ٦٤٠٩٤٦٤ دولاراً. وبلغت النفقات الفعلية ٣٩٠٩٥٢٣ دولاراً مسيرة عن تحويل رصيد بمبلغ ١١٧١٠٣٧ دولاراً إلى بداية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٧.

٣- الصندوق الاستثماري للأنشطة التكميلية

١٢- في البيانات المتعلقة بالفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ يتضمن الصندوق الاستثماري للأنشطة التكميلية صندوق بون، نظراً لأن هذا الصندوق الأخير لم يعامل بوصفه حساباً منفصلاً قبل ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. ولذلك بلغ مجموع الاشتراكات المدفوعة عن الأنشطة التكميلية ما مقداره ٨٩٠٥١٠٤٨٣٢٨٤ دولاراً منها مبلغ ١٢٨٩٤٨ دولاراً هو لصندوق بون. وهذا المبلغ يشمل ٨٦٢٤٢ دولاراً حولت من الأموال المخصصة للأمانة المؤقتة في بداية فترة السنتين ومبلغ ٦٠٨٠٥١٦ دولاراً على حين بلغ مجموع النفقات مقدار ٣٩٨٥٧٣٢ دولاراً برصيد متبق مقداره ٧٨٤٧٤٢ دولاراً.

الجدول ١- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ:
بيان بالإيراد والإنفاق والتغيرات في الاحتياطي وأرصدة الصناديق لفترة السنين ١٩٩٧-١٩٩٦ في ٣١ كانون الأول ديسمبر ١٩٩٧ (بدولارات الولايات المتحدة)

المجموع	FR	F1	FC	الإيراد
<u>١٣٧٦٧٦٣٤</u>	-	-	<u>١٣٧٦٧٦٣٤</u>	الاشتراكات الإرشادية
<u>٩٩٠٠٨٧</u>	<u>٥٥١٠٨٩٠</u>	<u>٢٥١٧٩٦٦</u>	<u>١٩٦١٢٣١</u>	الاشتراكات المعلنة
<u>١١٧٢٨٧</u>	-	<u>١١٧٢٨٧</u>	-	الأموال المتلقاة في إطار الترتيبات المشتركة بين المنظمات
<u>٣٤٤١٥٠</u>	<u>٨٦٢٤٢</u>	<u>٣٤٦٠١</u>	<u>٢٢٣٣٠٧</u>	إيراد من النقادة
<u>١٢٥٠٠</u>	-	-	<u>١٢٥٠٠</u>	إيراد متنوع
<u>٢٤٢٣٦٥٨</u>	<u>٥٥٩٧١٢٢</u>	<u>٢٦٦٩٨٥٤</u>	<u>١٥٩٦٤٦٧٢</u>	مجموع إيرادات
<u>٩٨٦١٩٣٩</u>	<u>١٥٠٩٨٩٢</u>	-	<u>٨٣٥٢٠٤٧</u>	الإنفاق
<u>٤١٤٥٥٥٦</u>	<u>٢٦٥٠٤٢</u>	<u>٣٣١٤٥٦٤</u>	<u>٥٦٥٩٤٩</u>	تكاليف أفراد المالك وغيرهم من الموظفين
<u>١٦٢٥٨٥</u>	<u>٤١٢٢٤</u>	-	<u>١٢١٣٥١</u>	السفر
<u>٢٥١٠٦٢٢</u>	<u>(٥)٦٧١٠٥٩</u>	<u>(٥)٦٤٠٦٦</u>	<u>(٥)٦٧٥٤٩٧</u>	الخدمات التعاقدية
<u>٦٧٣١٨٩</u>	<u>٣٧٠٩٤</u>	-	<u>٦٣٦٠٩٥</u>	النفقات التشغيلية
<u>١٠٧٧٩٩٦</u>	<u>٢٧٢٠٠</u>	-	<u>١٠٥٠٧٩٦</u>	نفقات حيارة
<u>١٨٤٣١٨٨٧</u>	<u>٢٥٥١٥٢٢</u>	<u>٣٤٧٨٦٣٠</u>	<u>١١٤٠١٧٣٥</u>	مجموع النفقات المباشرة
<u>٢٣٤٦٨٧</u>	<u>٤٣٤٢١٠</u>	<u>٤٣٠٨٩٣</u>	<u>١٤٧٩٥٨٤</u>	نفقات دعم البرنامج
<u>٢٠٧٧٦٤٧٤</u>	<u>٣٩٨٥٧٢٢</u>	<u>٣٩٠٩٥٢٣</u>	<u>١٢٨٨١٣١٩</u>	مجموع النفقات
<u>٢٤٥٥٠٨٤</u>	<u>١٦١١٤٠٠</u>	<u>(١)٢٣٩٦٦٩</u>	<u>٣٠٨٣٣٥٣</u>	الزائد (الناقص) في الإيراد مقارنة بالنفقات
<u>١٤٥٢</u>	-	-	<u>١٤٥٢</u>	تسوييات الفترة السابقة
<u>٤٤٥٦٥٣٦</u>	<u>١٦١١٤٠٠</u>	<u>(١)٢٣٩٦٦٩</u>	<u>٣٠٨٤٨٠٥</u>	صافي الزائد (الناقص) (الإيراد مقارنة بالنفقات)
<u>٣٧٣٢٠٥٠</u>	<u>(٤)٤٨٣٣٨٤</u>	<u>(٥)٢٧٧٦٧٨٦</u>	<u>(٥)٩٧١٨٨٠</u>	تحويلات (إلى) من الاحتياطي وصناديق أخرى
-	-	-	-	أموال استردّتها الجهات المالحة
-	-	-	-	وفورات تحققت من فترة الارتباطات السابقة
-	-	-	-	الاحتياطي وأرصدة الصناديق: بداية الفترة
<u>٧١٨٨٥٨٦</u>	<u>٢٠٩٤٧٨٤</u>	<u>١٠٣٧١١٧</u>	<u>٤٠٥٦٦٨٥</u>	الاحتياطي وأرصدة الصناديق: نهاية الفترة

حواشى: انظر الجدول ٢.

الجدول ٢- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ:
بيان بالأصول والخصوم والأحتياطي وأرصدة الصناديق للفترة ١٩٩٧-١٩٩٦
في ٣١ كانون الأول ديسمبر ١٩٩٧

(بدولارات الولايات المتحدة)

المجموع	FR	FI	FC	
٦ ٥٢٤ ٤٨٩	٢ ١١١ ٦٧١	١ ٣٢٢ ٥٥٠	٣ ٠٨٠ ٢٦٨	<u>الأصول</u>
-	-	-	-	النقد والودائع لأجل
١ ٢١١ ٧٢٦	-	-	١ ٣١ ٧٢٦	الاستثمارات
١ ٢١٥ ١٣٣	-	١ ١١٣ ٥٤٣	٢٠١ ٥٩٠	الاشتراكات الإرشادية المستحقة
١ ١٣٧ ٨٥٩	١٦٢ ٧٥٥	٨٠٠	(٢٩٧٤ ٣٥٤)	القبض
-	-	-	-	الأرصدة المشتركة بين الصناديق
<u>١٠ ٢٨٩ ٢٠٧</u>	<u>٢ ٢٧٤ ٣٧٦</u>	<u>٢ ٤٤٦ ٨٩٣</u>	<u>٥ ٥٦٧ ٩٣٨</u>	الحسابات الأخرى المستحقة القبض
<u>٢٨ ٥٠٧</u>	<u>٣٨ ٥٠٧</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	الأموال التشغيلية المقدمة لوكالات
<u>٥٥٧ ٥٤٩</u>	<u>١٨ ٦٦٧</u>	<u>٢٧٩ ٥٧٦</u>	<u>٢٥٩ ٣٠٦</u>	المنفذة
<u>٢ ٤٥٩ ٣٤٤</u>	<u>١٢٢ ٤١٨</u>	<u>١ ١٣٠ ٢٠٠</u>	<u>١ ٢٠٦ ٧٢٦</u>	مجموع الأصول
<u>٤٥ ٢٢١</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>٤٥ ٢٢١</u>	الخصوم
<u>٣ ١٠٠ ٦٢١</u>	<u>١٧٩ ٥٩٢</u>	<u>١ ٤٠٩ ٧٧٦</u>	<u>١ ٥١١ ٢٥٣</u>	الأرصدة المشتركة بين الصناديق
<u>٢٩١ ٣٤٩</u>	<u>٢٩٧ ١٠٥</u>	<u>٩٤ ٢٤٤</u>	<u>-</u>	الاحتياطي التشغيلي
<u>٥٢٨ ٢٤٨</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>٥٢٨ ٢٤٨</u>	احتياطي رأس المال الدائر
<u>٦ ٢٦٨ ٩٨٩</u>	<u>١ ٧٩٧ ٦٧٩</u>	<u>٩٤٢ ٨٧٣</u>	<u>٣ ٥٢٨ ٤٣٧</u>	الفائض (العجز) المتراكم
<u>٧ ١٨٨ ٥٨٦</u>	<u>٢ ٠٩٤ ٧٨٤</u>	<u>١ ٠٣٧ ١١٧</u>	<u>٤ ٠٥٦ ٦٨٥</u>	مجموع الاحتياطي وأرصدة الصناديق
<u>١٠ ٢٨٩ ٢٠٧</u>	<u>٢ ٢٧٤ ٣٧٦</u>	<u>٢ ٤٤٦ ٨٩٣</u>	<u>٥ ٥٦٧ ٩٣٨</u>	مجموع الخصوم والاحتياطي وأرصدة الصناديق

- (أ) الاشتراكات المتبقية جمعها بالعملات القابلة للتحويل.
- (ب) بما في ذلك خسارة عند الصرف مقدارها ٢٠ ٣١٧ دولاً من دولارات الولايات المتحدة.
- (ج) بما في ذلك خسارة عند الصرف بمقدار ١٦٤ ٠٦٦ دولاً من دولارات الولايات المتحدة.
- (د) بما في ذلك خسارة عند الصرف بمقدار ٢١١ ٤٤٦ دولاً من دولارات الولايات المتحدة.
- (هـ) يمثل أموالاً منقولة من مقر الأمم المتحدة إلى مكتب الأمم المتحدة في جنيف.
- (و) يمثل أموالاً (MK) منقولة من مقر الأمم المتحدة بمقدار ٢١٩١ ٨١٩ دولاً من دولارات الولايات المتحدة و٨٤ ٩٦٧ دولاً من دولارات الولايات المتحدة متبقية من الصندوق الاستثماري للأنشطة التكميلية.
- (ز) يمثل نقلًا من الصندوق ZH (الأونكتاد) بمبلغ ٥٦٨ ٣٥١ دولاً من دولارات الولايات المتحدة ناقصاً ٨٤ ٩٦٧ دولار من دولارات الولايات المتحدة محولة من الصندوق الاستثماري للأشتراك في عملية الاتفاقية.
- (ح) بما في ذلك ١٦٥ ٢٨١ دولاً من دولارات الولايات المتحدة تمثل سلفات عن المرتبات لأفراد الملك الجدد وستتم إيجازته بوصفه اتفاقاً في عام ١٩٩٨.

الجدول ٣- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ:
الميزانية الأساسية: حالة النفقات بالاستناد إلى ميزانية فترة السنتين
١٩٩٦-١٩٩٧ المنتهية في ٣١ كانون الأول ديسمبر ١٩٩٧
(بدولارات الولايات المتحدة)

التصنيف في الميزانية	الميزانية المعتمدة	الإنفاق	الرصيد	النسبة المئوية للإنفاق
أجهزة وضع السياسات	١٠٧٢١٠٠	١٤٠٦٧١٧	١٤٤٦١٧-	١١٣ من الميزانية
التجييه التنفيذي والإدارة	١١٩٥٠٠٠	١٢١٤٢٩٤	١٩٢٩٤-	١٠٢
الاتصالات والتقييم والاستعراض	٤٨٧٣٩٠٠	٢٧٨١٧٨٦	٢٠٩٢١١٤	٥٧
التعاون المالي والتقني	٢١٤٨٦٠٠	١٠٦١٤٤٢	١٠٨٧١٥٨	٤٩
الدعم الحكومي الدولي والإعلامي	٤٤٦٤٩٠٠	٤٠١٠٩٠٠	٤٥٤٠٠٠	٩٠
التنفيذ والتخطيط	٧٨٢٠٠٠	١١٢٦٥٩٦	٣٤٤٥٩٦-	١٤٤
المجموع	١٤٥٣٦٥٠٠	١١٤٠١٧٣٥	٣١٣٤٧٦٥	٧٨

باء - تقرير مجلس مراجعي الحسابات^(١)

١- تقرير موجز أعده مجلس مراجعي الحسابات

-١٣- "قام مجلس مراجعي الحسابات بمراجعة عمليات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وأقر المجلس كذلك البيانات المالية لاتفاقية المذكورة عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول ديسمبر ١٩٩٧، وأجرى استعراضاً إداري المنحى لترتيبات الاتفاقية المتعلقة بدعم المؤتمرات.

٤- واستنتاجات المجلس الرئيسية هي الآتية:

(أ) هناك نواحي عدم تيقن إزاء التقسيم الدقيق للمؤتمرات عن المحاسبة والبيانات المالية فيما بين الاتفاقية ومكتب الأمم المتحدة في جنيف:

(ب) تحسين التخطيط المتعلق بالمؤتمرات الرئيسية، فقد أنشأت الاتفاقية محفلاً للتخطيط من أجل تنسيق مختلف أوجه النشاط وقامت بتوظيف مدير للمؤتمرات للتنسيق اللوجستي ورصد التقدم:

(ج) لم تستخدم الاتفاقية بشكل دائم قائمة مرجعية بإجراءات محددة، ولا تملك دليلاً للإعداد لمؤتمر رئيسي ولتنظيمه، كما لم تقم بوضع خطط عمل لتنظيم المؤتمرات الرئيسية:

(د) لم تعين الاتفاقية تكاليف تنظيم كل مؤتمر رئيسي، بما في ذلك التكاليف التي يتحملها مكتب الأمم المتحدة في جنيف:

(ه) وضعت الأمانة نظاماً سليماً لتقدير المؤتمرات الرئيسية. بيد أن هناك مجالاً لتوسيع تغطية الاستبيانات، لتشمل على سبيل المثال القضايا الموضوعية بدرجة أكبر من أجل الحصول على معدل استجابة أفضل:

(و) ينبغي للاتفاقية أن تقوم، بالاشتراك مع إدارة الأمم المتحدة للتنظيم الإداري ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، بالاستعراض المقرر للترتيبات الإدارية للاتفاقية على سبيل الأولوية، بغية تعزيز وتوضيح المحاسبة.

١٥ - والوصيات الرئيسية التي تقدم بها المجلس هي الآتية:

(أ) ينبغي أن تدرج الإجراءات والمتطلبات التشغيلية المتعلقة بخدمة المؤتمرات الرئيسية في دليل دعم المؤتمرات بحيث تشمل قائمة مرجعية بالإجراءات الرئيسية:

(ب) ينبغي للأمانة أن تحدد تكلفة كل مؤتمر رئيسي تقوم بتنظيمه."

٤- تعليقات أبدتها الأمانة على التقرير الموجز الذي أعده مجلس مراجعى الحسابات

١٦- اتجه التركيز الرئيسي لمجلس مراجعى الحسابات إلى البيانات المالية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ وترتيبات دعم المؤتمرات. والأمانة ممتنة للتوصيات المقيدة التي تقدم بها المجلس وقد بدأت في تنفيذها مباشرة إثر الزيارة التي قام بها مراجعو الحسابات. وفيما يتعلق بالقضايا المالية، كرر مجلس مراجعى الحسابات الملاحظات التي أبدتها مكتب خدمات الإشراف الداخلي فيما يتعلق بضرورة تحديد الواضح للمسؤوليات بين اتفاقية الأمم لمتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في بون ومكتب الأمم المتحدة في جنيف. وكما هو مبين في الفرع الرابع من الوثيقة FCCC/CP/1998/8، يقوم الأمين التنفيذي بعملية استعراض الترتيبات الإدارية مع الأمم المتحدة. وسيتم التبليغ بأي تطور في هذا المجال في الوثيقة FCCC/CP/1998/8/Add.1.

١٧- وفيما يتعلق بترتيبات دعم المؤتمرات، تقدم مراجعو الحسابات بتوصيتين رئيسيتين إثنين هما إعداد دليل لدعم المؤتمرات بما في ذلك قائمة مرجعية بالإجراءات الرئيسية وتحديد الكلفة لكل مؤتمر رئيسي تنظمه الأمانة.

١٨- وخلال فترة السنتين الأخيرة، باشرت الأمانة تخطيط وخدمة اجتماعات الاتفاقية في بون وفي أماكن أخرى بمساعدة من الأمم المتحدة أدنى نسبياً. وقد عمدت إلى وضع قائمة مرجعية بالإجراءات الخاصة بها بالاستناد إلى الممارسة الوحيدة والعملية التي اكتسبتها منذ انتقالها إلى بون. وعلى الرغم من أن القائمة المرجعية غير الرسمية هذه ما زالت في شكل مسودة، إلا أنها اعتمدت في التخطيط والترتيب الناجح للمؤتمرات. وإذا ما دعت الحاجة إلى دليل شامل فإن الأمانة تعتمد تطوير القائمة المرجعية الحالية لتصبح دليلاً رسمياً.

-١٩- وتنتفق الأمانة مع الرأي القائل بأن الحاجة تدعو إلى وضع تكاليف لكل مؤتمر تنظمه. فالتكليف التي تحملها بصورة مباشرة الصناديق الاستثمارية التي تديرها تناح لمراجعي الحسابات. غير أنه بالنظر إلى كون التكاليف الرئيسية لمؤتمرات الاتفاقيات نفطى من قبل الأمم المتحدة، لا يباح للأمانة تقدير مفصل بالتكاليف المتصلة بالنفقات التي تتකدها الأمم المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، لا علم للأمانة بالكلفة الدقيقة التي يتکدها البلد المضيف عندما تلتئم الاجتماعات خارج بون.

ثالثاً - تقرير مراجعة الحسابات أعده مكتب الأمم المتحدة لخدمات الإشراف الداخلي

ألف - ملخص تنفيذي لتقرير مكتب خدمات الإشراف الداخلي^(٢)

-٢٠- "إثر نقل مقر أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من جنيف إلى بون تولّت الاتفاقية المذكورة تدريجياً الوظائف الإدارية والمالية التي كان يؤديها سابقاً مكتب الأمم المتحدة في جنيف بالاستناد إلى السلطة التي خولتها إياها أمانة العامة للأمم المتحدة. وللأداء هذه المهام علىوجه الصحيح تحتاج أمانة الاتفاقية إلى تحسين أوجه المراقبة الداخلية في مجالات التمويل والشراء والعقود وإدارة الممتلكات والموظفين والخبراء الاستشاريين. واستنتاجاتنا الرئيسية هي الآتي ذكرها:

- كان من المفترض أن يتم عند انطلاق العمليات في بون إعداد خطة استراتيجية تتضمن الأهداف والعمليات والإجراءات الملحوظة ومعايير الأداء. كما أن تدريب موظفي أمانة الاتفاقية هو الآخر بحاجة إلى تنظيم وتحطيط أفضل.

- تحتاج إجراءات المراقبة الداخلية إلى التوثيق. فليس هناك، على صعيد نظام الإعلام الإداري الداخلي، ما يربط بين الوظائف المتعلقة بالتمويل والشراء وإدارة الممتلكات. كما أن الممارسات المتعلقة بالتحطيط والتلبيغ الماليين والمتصلة بالصناديق الاستثمارية ليست محددة تحديداً جيداً. فالعديد من الوثائق المتعلقة بالسياسة الخاصة بشؤون الموظفين ظلت في شكل مسودة.

- في الفترة الحرجة عندما بوشرت العمليات في بون، لم تكن أمانة الاتفاقية تملك موظفين لهم المعارف المطلوبة والخبرة الإدارية. فتوسيف الوظائف كان يفتقر إلى الدقة مما نتج عنه عدم الاتساق بين المهام والوظائف. وهناك حالات من عدم التقيد بإجراءات الإشراف الداخلي، وتقسيم غير كفء للمسؤوليات القائمة في مجال طرح العطاءات والتحقق من الفوائير.

- كان هناك تأخير بمقدار سنة واحدة في إعداد مطالبات استرداد الضريبة على القيمة المضافة. ونظام تسجيل السلفات كان يحتاج إلى التحسين وكان من المتعين وضع نظام للتفويق بين الحسابات المدينة. وكان يلزم الأخذ بتحديد وتنسيق الخصومات. وجود نظامين لتخفيص الأموال عرضة لخطر الإزدواج. وهناك حاجة إلى دعم المراقبة على تسديد مطالبات البائعين.
- والتفويض الممنوح للاتفاقية في مسائل الشراء بحاجة إلى مزيد التوضيح. فالموظفون المكلفوون بعمليات الشراء لم يتلقوا تدريباً كافياً وشافياً. كما ليس هناك تفريق بين المهام وتدخل المكاتب الفنية في عملية الشراء كان تدخلاً مفرطاً ولم يتم التقييد في جميع الأحوال بدليل المشتريات.
- كشف استعراض السجلات على عدم وجود أي قائمة رئيسية بالممتلكات المعمرة والبنود الخاصة، وليس هناك توافق بين السجلات الخاصة بالممتلكات ولم تحلل نتائج الجروود المتعلقة بالموارد المادية وثمة جوانب قصور في تحديد المعدات.
- لم يتلق الموظفون القائمون بشؤون أفراد المالك التدريب المطلوب. ولوحظ وجود جوانب ضعف في تنظيم ملفات أفراد المالك كما أن الإجراءات المتعلقة بالعمل الإضافي والحضور بحاجة إلى توضيح.
- لم يكن هناك تقييد بالعدد من الأحكام الواردة في التوجيهات الإدارية ذات الصلة المتعلقة باستخدام الخبراء الاستشاريين.
- نظام استرداد تكلفة المكالمات الهاتفية الشخصية التي يجريها الموظفون بحاجة إلى التحسين.

باء - ملاحظات عامة أبدتها الأمانة على التقرير

- ٢١- تقدر الأمانة حق التقدير الملاحظات المفيدة والعملية التي أبدتها مراجعو الحسابات أثناء زيارتهم وفي التقرير المكتوب على حد سواء. ومعظم التوصيات الواردة في التقرير المتعلق بمراجعة الحسابات والتي وردت في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٨ تم تنفيذها.
- ٢٢- وقبل تلقي التقرير ذاته، كانت الأمانة تتوقع أن تطلع على مشروعه ليتيسر إدراج التعليقات والتوضيحيات التي تصدر عن الأمانة في التقرير النهائي عملاً بالمارسة المتبعة في الأمم المتحدة. وإن عدم اتاحة الفرصة للأمانة لكي تعلق على ذلك المشروع نتج عنه تكرار بعض التعليقات للشرح التي قدمت شفوياً إلى مراجعى الحسابات الداخلية أثناء زيارتهم.
- ٢٣- هناك توصيات عديدة تشير إلى ضرورة تعزيز عمليات الإشراف الداخلي وتوخي المزيد من الدقة في تصريف الأمور الإدارية. ومثلاً يلاحظ التقرير المتعلق بمراجعة الحسابات يضطلع موظفو الاتفاقية

بأعباء تفوق قدراتهم. وهذا يعني أنه لا يمكن تنفيذ العديد من التوصيات تنفيذاً كاملاً إلا بالزيادة في الموارد من الموظفين. وفي نظر الأمانة أن مستوى المدفوعات الراهن المتمثل في ١٣ في المائة المرصودة لدعم البرامج لا يفي بتوظيف ما يكفي من الأفراد في الوحدة الإدارية للاتفاقية.

٤- أشار مراجعو الحسابات إلى العديد من الحالات التي يلزم فيها التحديد الأوضح للمؤلييات الملقاة على عاتق كل من مكتب الأمم المتحدة في جنيف والاتفاقية. والأمانة تشتراك في وجهة النظر هذه. وهي تعتقد أنه لا يمكن أن تعالج المشاكل إلا عن طريق تغيير أساسي من خلال تحويل الشطر الأكبر من مسؤوليات الإدارة إلى الأمانة في بون بجانب تحويل ذلك من موارد التشغيل العامة. وقد انطلقت المناقشات الرامية إلى إجراء هذا التغيير مع مكتب الأمم المتحدة في جنيف ومع مقر الأمم المتحدة. ويتوقع أن يجري تقييم في التفويض الممنوح (انظر أيضاً FCCC/CP/1998/8).

٥- هناك استنتاج رئيسي يتضمنه التقرير المتعلق بمراجعة الحسابات وتأكيد الأمانة وهو أن الاتفاقية لم تكن متهيئة بما فيه الكفاية، من وجهة النظر الإدارية، للانتقال إلى بون. والجهود التي بذلت في سبيل معالجة هذا الوضع عام ١٩٩٧ أصدمت بالعقبة المتمثلة في جدول كثيف بالاجتماعات تحضيراً للدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف في كيوتو (كانون الأول ديسمبر ١٩٩٧) وقد تطلب ذلك جاباً لا يستهان به من وقت الإدارة. وهناك نواحي تقدم تحققت في مجرى عام ١٩٩٨.

جيم - توصيات محددة وحالة التنفيذ

رد الاتفاقية وحالة التنفيذ	التوصية الصادرة عن مكتب خدمات الإشراف الداخلي
<p>تقوم الأمانة حالياً بزيادة تطوير المبادئ التوجيهية الإدارية. تم، حتى الآن، إنجاز المبادئ التوجيهية المتعلقة بإجراءات السفر وتمويل سفر الوفود لحضور الاجتماعات وتوظيف الموظفين المؤقتين، ويجري حالياً إنجاز مبادئ توجيهية أخرى. أقر مساعد الأمين العام المسؤول عن إدارة الموارد البشرية ما يتعلق بـ"السياسة المتصلة بالموظفين في أمانة الاتفاقية: التعين والتطوير الوظيفي" وتم استخدام هذه الوثيقة الآن كأساس للتوظيف في الاتفاقية.</p>	<p style="text-align: right;">Rec# AE97/49/1/001</p> <p>نوصي بأن تنشئ أمانة الاتفاقية نظاماً محددة بوضوح للإشراف الداخلي في جميع مجالات التمويل والإدارة؛ يكرس الاهتمام اللازم للتخطيط الاستراتيجي والإدارة المتسمة بالأداء الجيد؛ تتخذ خطوات عملية لتعزيز التخطيط المتصل بالأداء والتدريب لفائدة موظفي أمانة الاتفاقية.</p>

<p>منذ إنشاء الأمانة تم إحداث برامج قواعد بيانات بسيطة مستندة إلى الحاسوب وهي لم تزل تستخدم. بالإضافة إلى ذلك باشرت الأمانة العمل المتعلق بإنشاء وصيانة نظام لإدارة المعلومات المالية لتسير عملية التخطيط المالي والمراقبة المالية الأفضل وسوف تستخدم أيضاً أساساً لإعداد التقارير المالية المقدمة إلى الأطراف وغيرها من الجهات المانحة.</p>	<p>Rec# AE97/49/1/002</p> <p>توصي بأن توثق الاتفاقيات روابط تكنولوجيا المعلومات القائمة بين التمويل والشراء وإدارة الممتلكات وتعزز التخطيط المالي وممارسات الإبلاغ بالنسبة للصناديق الاستثمارية.</p>
<p>تم هذا العام تنفيذ وتصنيف المادة المتعلقة بتوصيف الوظائف في الأمانة بما في ذلك الوظائف الإدارية. وهناك الآن تمييز واضح بحسب المهام للمواد المتعلقة بتوصيف الوظائف. وجميع حالات الشراء ذات الصلة تعرض الآن على لجنة العقود في الوقت المناسب.</p>	<p>Rec# AE97/49/1/003</p> <p>توصي بأن تولي الاتفاقيات عناية أكبر للنظر في تزويد الأمانة بموظفين في المجالين الإداري والمالي. ويتعين على إدارة الاتفاقيات أن تعد توصيناً للوظائف يكون دقيقاً وحديثاً وتعمل على تحقيق توزيع واضح للمسؤوليات في المجالات الحرجية وتحمّل عرض الحالات على اللجنة المعنية بالعقود في مكتب الأمم المتحدة بجينيف في الوقت المناسب.</p>
<p>تلقت الأمانة في نيسان/أبريل ١٩٩٨ أول سداد لضريبة القيمة المضافة عن الفترة من تموز/يوليه ١٩٩٦ إلى حزيران/يونيه ١٩٩٧. ونحن الآن بصدد تجميع مطالبات عن النصف الثاني من عام ١٩٩٧ والنصف الأول من عام ١٩٩٨.</p>	<p>Rec# AE97/49/1/004</p> <p>تلافي التأخير في المطالبات المتعلقة بتسديد الضريبة على القيمة المضافة.</p>
<p>جميع السلفات المقدمة مثل السلفات عن المرتبات والسلفات عن السفر والمصاريف المتصلة بالاستعمال الخاص للهاتف والضرائب عن القيمة المضافة تقييد الآن في حساب السلف المستديمة باستخدام رقم حساب خاص يعينه مكتب الأمم المتحدة في جنيف.</p>	<p>Rec# AE97/49/1/005</p> <p>تحسين نظام تقييد السلفات والتحديد المنتظم لعمر الحسابات المدينة والعمل على تسوية هذه الحسابات.</p>
<p>يقوم مكتب الأمم المتحدة في جنيف الآن بإسناد أرقام الارتباط بمصروفات (PT8s), MODs, أوامر بالشراء) ويتم، قدر إمكان الانطباق، ومبقاً الارتباط بالمبالغ المستحقة. وبما أن الوثائق الخاصة بالارتباطات تصدر عن الأمانة (فيما عدا الشراءات التي تفوق مقدار ٥٠ دولار) هناك إمكانية حدوث إزدواج.</p>	<p>Rec# AE97/49/1/006</p> <p>نظام تعزيز الحسابات الدائنة عن طريق الأخذ بإجراءات لتلافي الإزدواج في المدفوعات وضمان الإفادة من الخصم. ويتجه أيضاً اتخاذ خطوات لإدماج كلا النظامين القائمين لتخفيض الأموال لتلافي أي ازدواج ممكن.</p>

<p>يجري حالياً استعراض كامل لإجراءات الشراء. وسوف توضع مبادئ توجيهية جديدة.</p>	<p>Rec# AE97/49/1/007 توصي بأن تطلب الاتفاقية من قسم المشتريات والنقل في مكتب الأمم المتحدة بجنيف استعراض الإجراءات المتعلقة بالشراء من أجل التثبت من أنها كاملة ودقيقة.</p>
<p>تلقي المساعد المعنى بالشراء تدريجياً لمدة أسبوعين في مختلف مجالات الشراء بمكتب الأمم المتحدة في جنيف في حزيران/يونيه ١٩٩٨. وقد اتخذت خطوات لصلاح الوضع فيما يخص الفصل بين المهام.</p>	<p>Rec# AE97/49/1/008 كفالة التمييز الواجب بين مهام الموظفين المعنيين بمسائل الشراء وتزويدهم بما يلزم من تدريب فني على أساليب الشراء.</p>
<p>يقتصر حالياً إشراف الموظفين الفنيين في مكتب المسؤول عن الطلبات على إعداد المواصفات للسلع والخدمات المطلوبة. ويقوم الموظفون الإداريون بالاتصال بالموردين للحصول على القوائم السعرية وإصدار العقود وطلبيات الشراء.</p>	<p>Rec# AE97/49/1/009 العمل على أن يكون اشتراك المسؤولين عن تقديم طلبات الشراء مقصوراً على إعداد المواصفات والتقييم الفني للعطاءات.</p>
<p>وفقاً للتوصية، يجري الآن بانتظام تجميع ملف والاحتفاظ به ويتعلق بتعليمات الشراء ومبادئه التوجيهية الصادرة عن الأمم المتحدة والسياسات الداخلية المتعلقة بالشراء. ومبادئ التوجيهية تطبق بصرامة. وأي سبب يدعوه إلى أي استثناء يشرح شرعاً واضحاً.</p>	<p>Rec# AE97/49/1/010 كفالة التقييد قدر الإمكان بالأحكام الواردة في دليل الشراء الذي وضعته الأمم المتحدة والتوثيق الواجب للأسباب الداعية إلى أي استثناء من سياسات الشراء المقررة.</p>
<p>اتخذت الإجراءات اللازمة للتصدي لمشاكل الجرد ولكن لم تنته العملية بعد. وفور اتمامها سيعدّ تقرير وتحليل بالحالات التي يتبعين فيها فقدان معدات بعضها، إن فقدت، ليقدم ذلك التقرير والتحليل إلى هيئة حصر الممتلكات التابعة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف.</p>	<p>Rec# AE97/49/1/011 تعدّ قائمة كاملة بالممتلكات المعمرة وبنود خاصة وفقاً لاشتراطات الأمم المتحدة والمواءمة بين هذه القائمة وبين نتائج أي الجرد للموارد المادية يتم في كل من جنيف وبون وتبليغ هيئة حصر الممتلكات التابعة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف بأي حالات تكون فيها بعض الأجهزة مفقودة لتخذ الإجراء المناسب.</p>

<p>هناك خطط يجري إعدادها من أجل بدء العمل ببيان نموذجي ملائم يوقع عليه الموظفون الذين يستعيرون المعدات لبيان أنهم سيكونون مسؤولين عن أي فقد أو تلف يلحقان بالمعدات نتيجة إهمال. وجميع الحواسيب التي تستخدمها الاتفاقيه مؤمن عليها إزاء الفقد أو التلف.</p>	<p>Rec# AE97/49/1/012</p> <p>تلافي جواب النقص في وضع العلامات الازمة على المعدات، وإنشاء نظام للترخيص بالإزالة المؤقتة للمعدات من المباني التي تحتلها الاتفاقيه والنظر في التأمين على معدات الحاسوب إزاء الفقد أو التلف.</p>
<p>إن مسألة السلطة المخولة لإنشاء وظائف كانت واضحة منذ البداية. فالوظائف الممولة من الميزانية الأساسية للاتفاقية يوافق عليها مؤتمر الأطراف. وللأممين التنفيذي سلطة إنشاء وظائف في إطار الأنشطة الخارجية عن الميزانية.</p>	<p>Rec# A97/49/1/013</p> <p>نوصي بأن تستوضح الاتفاقية من مقر الأمم المتحدة ما لها من سلطة في مجال إنشاء الوظائف.</p>
<p>تنطبق هذه التوصية على مكتب الأمم المتحدة في جنيف ويسرنا ملاحظة أن هذا المكتب بدأ في تزويد الاتفاقية بتقارير فصلية عن الموظفين.</p>	<p>Rec# A97/49/1/014</p> <p>نوصي أيضاً بأن يقوم مكتب الأمم المتحدة في جنيف بتوفير التقارير الفصلية المتعلقة بالموظفين بصورة منتظمة وفي موعدها.</p>
<p>لم يقبل مكتب الأمم المتحدة في جنيف طلبنا المتعلق بتدريب المساعد المكلف بشؤون الموظفين، كما هو موصى به، وذلك بالنظر إلى أن المكتب يعتقد أنه ينبغي للأمانة أن توظف مسؤولاً مؤهلاً عن شؤون الموظفين قادراً على تدريب غيره من الأفراد المسؤولين عن الموظفين. وفيما يتعلق بال نقاط ذات الصلة فإن الإجراءات المتصلة بساعات العمل الإضافي وبالحضور إجراءات واضحة ومتعددة. والمديرون مسؤولون عن مراقبة الحضور.</p>	<p>Rec# A97/49/1/015</p> <p>تقترح أن تضمن الاتفاقية توفير تدريب فني للموظفين الذين يعنون بمسائل الموظفين وأن توضح وقوع الإجراءات المتعلقة بساعات العمل الإضافي وبالحضور.</p>
<p>تؤكد الأمانة أن التوصيات المقدمة في هذا المجال جميعها قد تم تنفيذها.</p>	<p>Rec# AE97/49/1/016</p> <p>نوصي بأن تضمن أمانة الاتفاقية كون الموظفين المعنيين بتوظيف خبراء استشاريين هم موظفون مدربون التدريب اللازم، وأن توضع قائمة بالخبراء الاستشاريين وأن يتم التقيد بالأحكام المتعلقة بتوظيف هؤلاء الخبراء الاستشاريين والواردة في الوثيقة ST/AI/296.</p>

تم التحسين الملحوظ في نظام استعادة تكاليف المكالمات الهاتفية الشخصية. وقد عمدت الأمانة إلى تطبيق نظام لتعيين المكالمات الهاتفية الشخصية بانتظام وللخصم تكاليفها في الوقت المناسب من مرتبات الموظفين حيث ينطبق الخصم.	Rec# AE97/49/1/017 نوصي بأن تحسن أمانة الاتفاقية تنفيذ نظامها لاستعادة تكاليف المكالمات الهاتفية الشخصية.
--	--

- - - - -